

تراجع المشيشي عن التعديل الوزاري لا يُنهي الأزمة السياسية في تونس

رئيس الحكومة التونسية يتجه نحو تشكيل حكومة مصغرة من 16 وزيرا

دستورية يمكن لها الفصل في النزاع أو حتى إصدار رأي استشاري قاطع حول الأزمة القائمة بين رأسي السلطة التنفيذية.

وتابع بن أحمد في تدوينة على صفحته الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" أنه "لا يوجد سوى مخرج ضيق يتمثل في التحرك بوساطة تطرح على رئيس الحكومة سحب وزرائه المتعلقة بهم احترازا وعلى رئيس الدولة إثر ذلك إتمام مراسم وإجراءات تعيين بقية الوزراء الذين لا يتعلق بهم أي احتراز وترحيل هذا الجدل الدستوري والقانوني والسياسي إلى حوار وطني منظم ومؤطر".

ويرى مراقبون أن خطوة المشيشي المرتقبة قد تعمق الأزمة السياسية، خاصة أن حزامه يدفع نحو الإعلان عن حركة اللولا (المحافظين) في الأيام القادمة، وهو ما يستوجب بالضرورة أداء هؤلاء اليمين الدستورية أمام سعيد. وقالت مصادر مقربة من الحزام الداعم للمشيشي لـ "العرب" إن "الأحزاب الداعمة للحكومة تخشى أن يُقرأ تشكيله حكومة مصغرة على أنه تراجع في مواجهة مع الرئيس وهو ما قد يشجع الأخير على عدم اللجوء لولا ذلك ببدء اليمين الدستورية أمامه".

في المقابل، يُثير أيضا احتمال تراجع المشيشي عن التعديل الوزاري مخاوف من أن تشق الخلافات طريقه "وسادته" البرلمانية والسياسية ما قد يُفضي في نهاية المطاف إلى محاولة سحب الثقة منه والإطاحة به.



غازي الشواشي

الحكومة المصغرة ليست حلا فحسب سعيد والمشيشي سياسي

وحذر مصطفى بن أحمد من لجوء بعض الأحزاب السياسية إلى "سحب البساط" من تحت قدمي الرئيس سعيد من خلال سحب الثقة من الحكومة لإعادة المبادرة لها وهو، على حد تعبيره، "حل سيعمق الشرخ بين الرئاسة والبرلمان وجزء واسع من الرأي العام".

وتبقى الأزمة السياسية في تونس تراجيح مكانها وسط إنذارات من نقلها إلى الشارع إثر دعوة حركة النهضة الإسلامية الداعمة للمشيشي إلى ذلك بذريعة الدفاع عن "الشرعية".

وكان سعيد قد رفض أداء بعض الوزراء "الذين تحوم حولهم شبهات فساد أو تضارب مصالح" اليمين الدستورية أمامه، ما وضع المشيشي في مأزق حقيقي بعد أن أقدم على تعديل وزاري شمل 11 حقيبة وزارية من بينها الداخلية والعدل، وهو ما جعل الدعوات إلى الحصار الوطني لفض الخلافات العالقة حاليا تتعاظم.

ولكن غازي الشواشي خلص إلى أن "ظروف الحوار في الظرف الراهن غير متوفرة بكل أسف، يجب إنهاء الأزمة الحالية ثم الذهاب في حوار اقتصادي واجتماعي لتكون للحكومة رؤية واضحة لحزمة الإصلاحات التي ينبغي القيام بها، بقاء هذه الأزمة يهدد بالمزيد من الاحتقان الاجتماعي وإفلاس الدولة".



الترقب سيد الموقف

صغير الحيدري

تونس - بعد طرده العديد من الأبواب بغية حل أزمة التعديل الوزاري المثير للجدل، من المرتقب أن يتجه رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي نحو الإعلان عن تشكيل حكومة مصغرة من 16 وزيرا، في خطوة لن تُنهي الأزمة السياسية المتصاعدة في تونس.

وتداولت أوساط سياسية في تونس الأحد أن رئيس الحكومة يتجه إلى هذا الخيار، بعد أن بلغت الأزمة بينه وبين الرئيس سعيد الذي يرفض أداء بعض الوزراء لليمين الدستورية أمامه، ذروتها حيث من المرتقب أن يُلحق المشيشي الوزراء الذين شملهم التعديل الوزاري بديوانه كمستشارين له مقابل ضم الحكومة لـ 16 وزيرا.

وبالرغم من حالة شبه الإجماع لدى خبراء القانون الدستوري حول دستورية الخطوة التي ينوي المشيشي القيام بها، إلا أن التحذيرات مستمرة حول ما سيؤولها من تطورات حيث تتوقع أوساط سياسية أن الأزمة لن تنتهي بل ستتعمق وقد تتسرب إلى العلاقة بين المشيشي وحزامه السياسي والبرلماني، علاوة على التشكيك في قدرة الحكومة المصغرة على قيادة البلاد التي ترزح أصلا تحت وطأة أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة.

وقال الوزير السابق والأمين العام لحزب التيار الديمقراطي إن "تراجع المشيشي لا يعد حلا لأن الخلاف بينه وبين الرئيس سعيد خلاف سياسي، وهناك تساؤلات تطرح حول هذا الخيار (حكومة مصغرة) أبرزها هل الحكومة المصغرة قادرة على قيادة البلاد في ظل هذه الأزمة الاقتصادية والسياسية والامنية؟ لا اعتقد أن هذا حل".

وأضاف الشواشي في تصريح لـ "العرب" أنه "لا يمكن لحكومة مصغرة يتقلد فيها أي وزير حقيبتين وزاريتين أن تواجه الأزمة متعددة الأبعاد التي تعيشها البلاد. رئيس الحكومة قرر الهروب إلى الأمام من خلال هذه الخطوات، هناك تعنت من قبل المشيشي، كان عليه أن يلتقي بالرئيس سعيد ويبحث عن حلول توافقية تفضي إلى تعاون أفضل باعتبار العلاقات التي تجمعهما".

وكان رئيس الحكومة قد صرح الجمعة أنه قد يلجأ إلى خيار حكومة مصغرة موضحا أن "باب الحوار ما يزال مفتوحا للوصول إلى حلول لأزمة التعديل الوزاري وأداء اليمين الدستورية".

وأعرب عن أمه في أن يتفاعل سعيد "في أسرع وقت ممكن" مع طلب الحكومة لمدح باسماء الوزراء المقترحين محل تحفظ من قبله.

وكان المشيشي قد لجأ الجمعة إلى الهيئة الوقائية لمراقبة دستورية القوانين للبت في أزمة التعديل الوزاري، في خطوة لاقت انتقادات حتى من قبل الأحزاب الداعمة للحكومة حيث لا تختص هذه الهيئة في النظر في مثل هذه الخلافات.

وفي تعليق له الأحد على تطورات الأزمة الحالية اعتبر رئيس كتلة تحيا تونس بالبرلمان، وهي من الكتل الداعمة للمشيشي، مصطفى بن أحمد أنه "لا توجد أي هيئة أو مؤسسة قضائية أو

السلطة الجديدة في الجزائر تمر إلى خطوة ثانية لتثبيت أركانها

تسريع الخطى لتنظيم انتخابات مبكرة لا تحظى بالإجماع



الجزائريون سيعودون قريبا إلى مراكز الاقتراع

استمرار التهديدات الرسمية للحريات السياسية والإعلامية وتجاهل مطالب الحراك الشعبي والإيمان في سياسة القمع والغلق للمشهد السياسي والإعلامي.

وكان البرلمان الحالي بغرفتيه المينق عن انتخابات عام 2017 قد زكى مختلف المشاريع القانونية والبرامج التي أطلقتها السلطة، بما فيها قانونا الاستثمار والمحروقات اللذين تمت تزكيتهما حتى قبل انتخاب تون رئيسا للبلاد إلى جانب قانوني الموازنة للعامين الأخيرين، رغم الغضب الشعبي الذي أثارته التشريعات المذكورة.

ورغم اتهامه بالفساد والرشوة والحسوبية -لا سيما بعد صدور إشارات وصفته بـ "الخطيرة" من طرف النائب البرلماني عن حزب جبهة التحرير الوطني المسجون بهاء الدين طلبة بشأن "عملية بيع وشراء المقاعد النيابية في لوائح الترشيح ووصول سعرها إلى نصف مليون دولار" - ظلت السلطة الجديدة تعتمد على البرلمان في تمرير أجندتها.

وأثار خبراء دستوريين فرقا بين المبادرة بحل البرلمان والإعلان عن موعد الانتخابات من جهة وبين الإعلان عن الموعد والإبقاء على البرلمان في حالة

ووسط مواقف متضاربة بين الأحزاب السياسية الناشطة حول جدوى الانتخابات المذكورة في حل الأزمة التي تتخبط فيها البلاد خلال السنوات الأخيرة تعول السلطة على الاستحقاق المذكور من أجل المرور إلى مرحلة جديدة في مسار تثبيت أركانها وتحصيل شرعية المؤسسات المستجدة بعد تنحي الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وفيما رحبت القوى السياسية الموالية للسلطة أو الدائرة في فكها بالانتخابات المبكرة بدعوى طي صفحة المرحلة السابقة وإفراز مؤسسات جديدة تتمتع بالشرعية الشعبية، حيث ذكر رئيس حزب جيل جديد جيلالي سفيان في تصريح له للصحافيين عقب خروجه من مكتب رئيس الجمهورية أن "النضال السياسي لن يكون بالمسيرات فقط، وإنما يمكن أن يكون بالمشاركة في المؤسسات، وأن الانتخابات التشريعية المبكرة هي الخيار الأمن لاستعادة شرعية المؤسسات"، المحدث أحزاب معارضة أخرى -على غرار التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وجبهة القوى الاشتراكية، وحزب العمال-

إلى مقاطعة الاستحقاق لاعتقادها أن "الانتخابات المبكرة لن تحل الأزمة السياسية المعقدة، لا سيما في ظل

سرعت السلطة الجديدة في الجزائر بقيادة الرئيس عبدالمجيد تون من تيرة تحركاتها من أجل تنفيذ أجندتها وتعهداتها التي كان قد أطلقها خلال حملته الانتخابية، حيث من المقرر أن يحل تون البرلمان في الأيام المقبلة تمهيدا لإجراء انتخابات تشريعية ومحلية مبكرة وذلك بعد أن تم تمرير الدستور الجديد.

صابر بليدي

الجزائر - تتجه السلطة الجزائرية إلى تجسيد خطوة جديدة في مسار تثبيت أركانها وتطوير أزمة التشريعية التي تلاحقها منذ تنحي الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، فبعد تمرير الدستور الجديد الذي رسم معالم المرحلة الجديدة للبلاد يجري تسريع الخطى من أجل تنظيم انتخابات تشريعية ومحلية مبكرة.

وتصاعدت مؤشرات الذهاب إلى تنظيم انتخابات مبكرة قبل نهاية السداسي الجاري بعد شروع الرئيس عبدالمجيد تون فور عودته من رحلته العلاجية الثانية بألمانيا في مشاورات سياسية مع عدد من قادة الأحزاب السياسية، كان آخرهم رئيس أكبر الأحزاب الإخوانية (حمس) عبدالرزاق مقري الذي التقى أمس الأحد الرئيس تون في قصر المرادية.

وكان قادة أحزاب سياسية -على غرار جيلالي سفيان رئيس حزب جيل جديد، وعبدالقادر بن قريشة رئيس حركة البناء الإخوانية، وبلعيد عبد العزيز رئيس حركة المستقبل- قد أكدوا لوسائل إعلام محلية عزم الرئيس حل البرلمان خلال الأيام القليلة القادمة والإعلان عن موعد تنظيم انتخابات تشريعية مبكرة.



جيلالي سفيان

الانتخابات التشريعية خيار آمن لتستعيد المؤسسات شرعيتها

ويبدو أن المسألة دخلت مرحلة اللارجوع رغم الغموض الذي يلف المشهد الاجتماعي والسياسي في البلاد، ولا سيما أن الأمر تزامن مع حملة تعبئة قوية على شبكات التواصل الاجتماعي من أجل العودة إلى الاحتجاجات السياسية بداية من الثلاثاء القادم بمناسبة الذكرى الثانية لحراك 22 فبراير 2019.

البرلمان الليبي أمام خيارين: الانعقاد أو الاندثار

وقال الخطابي في تصريح لموقع بوابة الوسط المحلي إن "أعضاء المجلس عن الجنوب الليبي رئيسا للبرلمان، بما متوقعا وصول أكثر من 100 نائب من إقليم طرابلس، في حين آلت رئاسة المجلس الرئاسي لشخصية من إقليم بركة".

وتتكون ليبيا من ثلاثة أقاليم تاريخية: طرابلس وبرقة وفزان، ويراعي توزيع المناصب القيادية والسيادية هذا التقسيم.

وتشير صفحة مجلس النواب الموازي مساء السبت عددا من الصور للحظة وصول النواب من بنغازي إلى صبراتة، موضحة أن "الأعضاء الذين وصلوا قدموا من المنطقة الشرقية، للمشاركة في الجلسة المزمع عقدها الإثنين، التي ستناقش مكان وجدول أعمال الجلسة الرسمية التي ستعقد عند اكتمال تشكيلة الحكومة، وعرضها على المجلس، فيما سيتجه بقية الأعضاء إلى مقر إقامتهم في مدينة صبراتة".

وكان عضو مجلس النواب عن صبراتة المبروك الخطابي، قد كشف في تصريحات صحافية، عن وصول 20 نائبا من المنطقة الشرقية حتى الآن إلى مطار زوارة ومنه إلى مدينة صبراتة.

حيث تشير أوساط ليبية إلى أنه قد يتم اختيار أحد أعضاء المجلس عن الجنوب الليبي رئيسا للبرلمان، بما متوقعا وصول أكثر من 100 نائب من إقليم طرابلس، في حين آلت رئاسة المجلس الرئاسي لشخصية من إقليم بركة.

وتتكون ليبيا من ثلاثة أقاليم تاريخية: طرابلس وبرقة وفزان، ويراعي توزيع المناصب القيادية والسيادية هذا التقسيم.

وتشير صفحة مجلس النواب الموازي مساء السبت عددا من الصور للحظة وصول النواب من بنغازي إلى صبراتة، موضحة أن "الأعضاء الذين وصلوا قدموا من المنطقة الشرقية، للمشاركة في الجلسة المزمع عقدها الإثنين، التي ستناقش مكان وجدول أعمال الجلسة الرسمية التي ستعقد عند اكتمال تشكيلة الحكومة، وعرضها على المجلس، فيما سيتجه بقية الأعضاء إلى مقر إقامتهم في مدينة صبراتة".

وكان عضو مجلس النواب عن صبراتة المبروك الخطابي، قد كشف في تصريحات صحافية، عن وصول 20 نائبا من المنطقة الشرقية حتى الآن إلى مطار زوارة ومنه إلى مدينة صبراتة.

تونس - يواجه البرلمان الليبي المنعقد في طبرق مصيرا يكتنفه الغموض في ظل الانقسام الذي يعصف به، حيث من المتوقع أن تعقد اليوم جلسات، واحدة في طبرق دعا إليها رئيس المجلس عقيلة صالح الذي تتزايد التكهنات بشأن فقدانه زمام المبادرة، وأخرى دعا إليها 100 نائب (من مجموع 188) وستلتزم في مدينة صبراتة.

ويرى مراقبون أن رئاسة عقيلة صالح للبرلمان باتت على المحك أكثر من أي وقت مضى، حيث من المرتقب أن يغادر منصبه بعد تزكية الحكومة الجديدة، حيث سيتم انتخاب شخصية من الجنوب الليبي في منصب رئيس البرلمان.

كما يعكس التحاق نواب من البرلمان المنعقد في طبرق (المعترف به) مساء السبت بمدينة صبراتة للمشاركة في الجلسة التي دعا إليها 100 نائب، فقدان عقيلة لزمام المبادرة وفقا لمراقبين.

واستقبلت مدينة صبراتة غربي ليبيا مساء السبت عددا من أعضاء مجلس النواب، قادمين من بنغازي للمشاركة في جلسة البرلمان التي من المرتقب أن تناقش مكان انعقاد جلسة تزكية الحكومة الجديدة وأيضا تغيير رئاسة

انقسام البرلمان يضعه أمام خيارين إما التوصل لتوافقات والانعقاد وإما فقدان دوره لصالح أجسام أخرى على غرار ملتقى الحوار السياسي

وقال الخطابي في تصريح لموقع بوابة الوسط المحلي إن "أعضاء المجلس عن الجنوب الليبي رئيسا للبرلمان، بما متوقعا وصول أكثر من 100 نائب من إقليم طرابلس، في حين آلت رئاسة المجلس الرئاسي لشخصية من إقليم بركة".

وتتكون ليبيا من ثلاثة أقاليم تاريخية: طرابلس وبرقة وفزان، ويراعي توزيع المناصب القيادية والسيادية هذا التقسيم.

وتشير صفحة مجلس النواب الموازي مساء السبت عددا من الصور للحظة وصول النواب من بنغازي إلى صبراتة، موضحة أن "الأعضاء الذين وصلوا قدموا من المنطقة الشرقية، للمشاركة في الجلسة المزمع عقدها الإثنين، التي ستناقش مكان وجدول أعمال الجلسة الرسمية التي ستعقد عند اكتمال تشكيلة الحكومة، وعرضها على المجلس، فيما سيتجه بقية الأعضاء إلى مقر إقامتهم في مدينة صبراتة".

وكان عضو مجلس النواب عن صبراتة المبروك الخطابي، قد كشف في تصريحات صحافية، عن وصول 20 نائبا من المنطقة الشرقية حتى الآن إلى مطار زوارة ومنه إلى مدينة صبراتة.